

"أونكتاد" يطلق تقرير التوقعات الاقتصادية لـ 2011

المستقبل - الاربعاء 19 كانون الثاني 2011 - العدد 3887

توقع التقرير السنوي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد"، أن تحقق اقتصادات غرب آسيا نمواً بنسبة يبلغ متوسطها 4.5% عامي 2011 و2012، ما يمثل استمرار الأداء القوي من عام 2010، وأضاف أن وتيرة النمو كانت مرتفعة إلا أنها ما زالت دون المعدل المتوسط الذي تحقق في السنوات التي سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية.

وعلى الصعيد اللبناني، يتوقع التقرير أن يرتفع التضخم بين 2 و3% في 2011، أما النمو وبحسب التقرير فقد سجل %6,9 في 2010، و%5,6 في 2011، و%5,4 في 2012. وفي ظل الوضع السياسي المتردي، من المحتمل أن تتأثر هذه الأرقام سلباً في 2011، وأشار إلى أن التوقعات كانت إيجابية بالنسبة للبنان 2011.

فقد أطلقت "إسكوا" خلال مؤتمر صحافي في بيت الأمم المتحدة في بيروت أمس، التقرير المعنون "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2011 (WESP)"، وأشار في البداية مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام بهاء القوصي، إلى البيانات التي يعرضها التقرير، فيما قدم رئيس قسم التحليل الاقتصادي في إدارة التنمية الاقتصادية والعلومة في "إسكوا" سيمون نعيمة.

النهار

الأربعاء 19 كانون الثاني 2011 - السنة 78 - العدد 24100

"الاسكوا": النمو في لبنان 5 في المئة في السنطين المقبلتين

"لبنان سيحقق نموا بنسبة 5 في المئة في السنطين المقبلتين مدفوعا بنمو الاستهلاك المحلي، فيما يتعرض الانتعاش العالمي للخطر بسبب ارتفاع البطالة، والتشدد في المجال المالي، وخطر نشوب حروب بين العملات. وقد بدأ انتعاش الاقتصاد العالمي يفقد زخمه منذ منتصف عام 2010، وتبيّن كل المؤشرات زيادة ضعف النمو الاقتصادي العالمي". هذا ما خلص إليه التقرير الذي أصدرته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الاسكوا"، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت، بعنوان "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم السنة 2011"، والذي يصدر سنويا عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الاونكتاد".

وتوقع التقرير أن يتسع نطاق الاقتصاد العالمي بنسبة 3,1 في المئة في 2011 و3,5 في المئة سنة 2012، "مما يعتبر أقل بكثير من المعدلات الازمة لاستعادة فرص العمل التي فقدت اثناء الازمة العالمية".

جميع الحقوق محفوظة - © جريدة النهار 2011

الاربعاء، كانون الثاني 19 2011 الموافق 15 صفر 1432 هـ

<اسكوا> نطق تقريرها <التوقعات الاقتصادية في العالم 2011>:

لبنان سيحقق نمو 5% في العامين المقبلين وعجز الميزانية 10%

	2007	2008	2009	2010*	2011	2012*
Western Asia	5.3	4.4	-1.0	3.5	4.7	4.4
Bahrain	8.4	6.3	3.1	4.0	3.8	4.2
Iraq	1.5	9.5	4.2	5.0	5.5	6.4
Israel	5.4	4.2	0.8	4.0	3.5	3.0
Jordan	8.5	7.8	2.3	3.1	3.5	3.7
Kuwait	4.5	5.5	-4.6	4.4	3.6	4.2
Lebanon	7.5	8.5	6.7	6.9	5.6	5.4
Oman	6.8	12.8	3.6	4.3	3.9	3.7
Qatar	26.8	25.4	8.6	13.4	14.0	6.1
Saudi Arabia	2.0	4.2	0.6	3.4	3.8	3.9
Syrian Arab Republic	4.3	5.2	4.0	5.6	6.0	5.3
Turkey	4.7	0.7	-4.7	7.4	4.6	5.0
United Arab Emirates	6.3	5.1	-1.9	2.7	3.2	3.3
Yemen	3.3	3.6	2.8	3.5	3.4	3.2
Western Asia (excluding Israel and Turkey)	5.3	6.0	0.9	4.6	4.9	4.2
Gulf Cooperation Council States	5.4	6.9	0.5	4.6	4.9	4.1
More diversified economies	4.8	6.8	4.2	5.1	5.0	5.0

توقع التقرير السنوي الذي صدر أمس عن الاسكوا أن يحقق لبنان نسبة نمو 5% في العامين المقبلين مدفوعة بنمو الاستهلاك. وإن يستمر لبنان في مواجهة عجز في الميزانية نسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي في 2010 و2011. وفي منطقة غرب آسيا ان تحقق الاقتصادات بنسبة نمو يبلغ متوسطها 4.5% في المائة عامي 2011 و2012، مما يمثل استمرار الأداء القوي من عام 2010، التقرير المعنون <الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2011>، أطلق أمس خلال مؤتمر صحفي عقد في بيت الامم المتحدة <الاسكوا> تحدث فيه مدير مركز الامم المتحدة للإعلام في لبنان بهاء القوصي عن أبرز ما ورد في التقرير وبعدة شرح رئيس قسم التحليل الاقتصادي في ادارة التنمية الاقتصادية والعلومة سيمون نعيمة التحليل الاقتصادي الوارد في التقرير واجب عن اسئلة الصحافيين فيما يتعلق بلبنان فأكد ان نسبة النمو بحسب التقرير 6,9% في 2010 و 5,6% في 2011 و 5,4% في 2012 بالنسبة للبطالة لا وجود لارقام دقيقة الا ان التضخم انخفض 2 و 3% في 2011 هذا وأشار التقرير الى ان وتيرة النمو كانت مرتفعة في اقتصادات غرب آسيا أنها ما زالت دون المعدل المتوسط الذي تحقق في السنوات التي سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية.

وقال التقرير إن ارتفاع أسعار النفط في بلدان كالململكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وكذلك الاستهلاك الخاص القوي في البلدان غير المصدرة لنفط قد كانت قاطرتي النمو الرئيسيتين في المنطقة. وقد تمكنت تركيا، التي تعافت من تقلص قدره 4.7% في المائة عام 2009، من زيادة ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 7.4% في المائة عام 2010، بدعم من قوة الاستهلاك الخاص ونمو الاستثمارات. وبالمثل من المتوقع أن يسجل اقتصاد إسرائيل نسبة نمو قدرها 3% في المائة، وأن يحقق لبنان نسبة نمو قدرها 5% في المائة في كل من العامين المقبلين، مدفوعة أيضاً بنمو الاستهلاك.

وتصبح القطاعات غير النفطية قاطراتاً للنمو متزايدة الأهمية حتى في البلدان المصدرة للنفط. ففي المملكة العربية السعودية، تمكن الاستهلاك الحكومي والاستهلاك العام على السواء من المساهمة في تحقيق أداء متوازن بوجه عام. وتتشابه الصورة في الإمارات العربية المتحدة، حيث شكل الإنفاق الحكومي دعامة الأداء القوي عام 2011. وكان من النتائج المجزية التي أسفرت عنها استراتيجية البلاد للتنوع الاقتصادي، أن أصبح قطاع الخدمات، لا سيما السياحة، وقطاع الصناعة التحويلية أيضاً قاطرتي هامتين للنمو الاقتصادي.

التضخم والعمالة وذكر التقرير أن حالة العمالة ما زالت حافلة بالتحديات بوجه عام في المنطقة، وإن كانت هناك بوادر تحسن: ويقول التقرير أن معدلات البطالة قد استقرت بفضل انتعاش التجارة الدولية. ومن المتوقع أن ينخفض معدل البطالة في تركيا إلى ما دون 13% في المائة في عام 2011 بعد أن بلغ أكثر من 14% في المائة عام 2009.

وقد تباطأ التضخم تباطؤاً كبيراً بعد أن بلغ الذروة في أوائل 2008. وشهد العراق والأردن وقطر انكماساً عام 2009. وبالنسبة لقطر، استمر الانكماس عام 2010. وينبغي للمنطقة أن تتوقع معدلات تضخم إيجابية إنما محدودة عام 2011 بسبب ارتفاع أسعار الغذاء وارتفاع الأجور في القطاع العام، لا سيما في مجلس التعاون الخليجي.

ويذكر التقرير أن السياسات النقدية، بالتوافق مع احتمالات التضخم، ستتبين أيضاً من بلد لآخر. وفي حين أن من المتوقع أن تزيد تركيا معدلات الفائدة لديها كرد فعل على ارتفاع ضغوط الأسعار، يتوقع أن تتجه إسرائيل سياسات

نقدية تتسم بالحذر في ضوء الانخفاض الطفيف البالغ 2.4% في المائة عام 2011. ومن المتوقع أن تحافظ بلدان كالاردن والكويت وقطر على تدني معدلات الفائدة لديها طوال عام 2011.

الميزانيات والفوائض الخارجية وأشار التقرير إلى أن الحكومات في المنطقة ظلت تحلى بالحكمة بوجه عام في إدارة ميزانياتها. وقد عملت بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة الإنفاق الحكومي عام 2010، ولكن يتوقع أن تصبح سياساتها المالية مؤاتية للتوسيع إلى حد ما عام 2011. وستظل صادرات الوقود مصدر فوائض كبيرة في الميزانيات عام 2011. وإن كانت هذه الفوائض ستكون أصغر إلى حد ما مما بلغته عام 2011. وبالمقارنة مع ذلك، ستواجه البلدان غير المصدرة للنفط قيوداً متزايدة على الميزانية وسيستمر الأردن ولبنان، على سبيل المثال، في مواجهة عجز في الميزانية يناهز نسبة 10% في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عامي 2010 و 2011. وسيؤدي ارتفاع الدين العام وارتفاع مدفوعات الفائدة إلى الحد من الحيز المالي في هذين البلدين في المنظور القصير الأجل.

وسيستمر ظهور الفوائض الكبيرة في الأرصدة الخارجية في البلدان المصدرة للنفط عام 2011. وفي المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، يتوقع أن يبلغ فائض الحساب الجاري نسبة 10% في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010. وبالمقارنة مع ذلك، من المتوقع أن تشهد البلدان غير المصدرة للنفط مزيداً من النمو في عجزها التجاري، بسبب ارتفاع الطلب على الواردات سوية مع الانتعاش الاقتصادي.

ويذكر تقرير الأمم المتحدة أن ارتفاع حدة تغير أسعار النفط وإمكانية انخفاضها ما زالت مخاطر سلبية كبيرة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط. وسيتأثر الأداء الاقتصادي للبلدان غير المصدرة للنفط تأثراً مباشراً بضعف النمو في اقتصادات البلدان المتقدمة (انظر نشرة الصحافة العالمية). ونتيجة لذلك، فإن أي تجدد للبطء الاقتصادي في أسواق الصادرات هذه ينطوي على إمكانية إحداث تغيير كبير في مسار النمو في المنطقة.



Login | Not a member? Join now

Wednesday, January 19, 2011

THE DAILY STAR

LEBANON

Jobs in Beirut
Top Companies Hiring in Lebanon Submit Resume & Find the Right Job!
MonsterGulf.com

Home About Us Advertise Archives Forum Classifieds ePaper Live TV Contact us

Search

Search Criteria

Go

Daily Star Sections

Lebanon

Middle East

Lebanon News

Politics

Business

Local News

Lebanon Examiner

Spotlight NEW

Editorial

Opinion

Law NEW

Snapshots

Arts & Culture

Forbes Features

SCI & TECH

Health

Odd News

News Briefs

Readers' Letters

Star Scene

Photo Essay

Today in Brief

Site Services

Registration

PDF version

ePaper

Archives

Research Tool

News in Video

Live TV

Movie Guide

Job Finder

Fun & Games

Sudoku online

Horoscope

Weather

Food Recipes

Fitness Videos

Soccer Stats

Currencies

Forex Trader

Travel Guide

SMS Alerts

DS Toolbar

Gifts Shop NEW

DS Store

Classifieds

Forum

RSS Feeds RSS

Add DS Headlines

Ringtones & Logos

ePaper Exclusive

The Daily Star ePaper
is a digital replica of your favorite newspaper Online



log on to <http://epaper.dailystar.com.lb>

Lebanese growth will decline in 2011: U.N.

By Tamara Qiblawi

Daily Star staff

Wednesday, January 19, 2011

 Listen to the Article - Powered by dixerit



BEIRUT: Gross Domestic Product (G.D.P.) growth levels in Lebanon will drop to 5.6 percent in 2011 from 6.7 percent in 2010, said chief economic analyst at the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia Simon Neaime Tuesday.

G.D.P. growth is expected to decline to a further 5.4 percent in 2012.

Neaime indicated that the projections should be taken with a pinch of salt, however, since the U.N. had finalized its findings before the government collapsed last week. He added that economic projections were based "on economic indicators and not political indicators," the latter likely rendering those projections overly-optimistic.

The analyst's remarks came during a news conference to mark the release of the U.N.'s annual economic report, which offers an assessment of global economic trends as well as a forecast for the coming two years based on findings by the U.N.'s economic and social affairs body and regional bodies, such as Escwa.

The report concluded that global economic growth levels will drop slightly in 2011 and 2012, an extension of growth deceleration that began in the middle of 2010. It said that developing countries would continue to lead global growth.

The report lamented that growth levels in the next 24 months would be "far from sufficient" to recover job losses incurred during the global credit crisis that began in 2007. Job losses are estimated to have totaled 30 million between 2007 and 2009.

Neaime said that "the absence of accurate statistics" considerably encumbered research on economic conditions in the Arab world.

He estimates, however, that the unemployment rate in Lebanon nears 16 percent, and believes that employment will improve as growth persists.

He also forecasts that monetary remittances to Lebanon will total \$8 billion in 2011. Remittances have long provided a cushion against economic collapse during times of crisis in Lebanon.

Politics

- » At least 45 killed in attack on police recruiting center in Iraq
- » Tunisia coalition faces instability and anger
- » Turkey still keen on joining E.U. despite European obstructions: senior official

Business

- » U.S. companies expand goals as China leader arrives
- » Afghans vow to halt Iran business over fuel dispute
- » Euro zone decides to go slow on increasing crisis fund

-- More Middle East News --

NEWSLETTER

Sign up to our free newsletter:

Enter Your Email

GO



More Politics
More Business
Business Agenda
Movie Guide
Daily Guide
Today in History
Cultural Agenda
Supplements

Jobs in Beirut

Top Companies Hiring in Lebanon
Submit Resume & Find the Right Job!
MonsterGulf.com

Lebanese Dating Site

Meet Women for Dating & Marriage in Lebanon. Chat free. Join free!
www.100ste-best.com

Neaime issued words of caution to Gulf Cooperation Council members, urging them to boost oil output or risk hurting other economies, notably their non-oil producing West Asian counterparts. He said that export levels from non-oil producing West Asian economies to Europe and the U.S. would be hurt, since developed countries bear the brunt of high oil prices.

In its latest monthly report that it released Tuesday, the International Energy Agency said that oil prices

that have neared \$100 a barrel "pose a real economic risk – something of deep concern to producers and consumers alike."

The I.E.A. faulted Saudi Arabia, Iraq, Kuwait, the United Arab Emirates, Nigeria, Ecuador and Venezuela for exacerbating price rises that were initially brought on by heightened global demand.

However, Neaime predicts that Europe will experience a "double-dip recession" this year that will moderate price rises.

Oil prices are expected to range between \$60 and \$100 a barrel in 2011 with \$80 as a price average.

West Asian countries would continue to grow, but not at the rate of pre-financial crisis levels. Oil revenues would continue to drive growth.

However, U.N. analysts observe a surge in non-oil producing activities in Western Asia, particularly inside oil-producing economies. Unemployment rates will fall, but "in a very slight way," said Neaime, with structural problems continuing to plague employment policies.

Inflation in Western Asia would maintain low levels at around 3.2 percent, representing a considerable slowdown from 2008 when prices were at their peak.

Neaime predicts that non-oil producing countries in the region will continue to face budget restrictions brought on by volatile oil prices.

The U.N. analyst also believes that heightened private consumption in non-oil producing countries will be another important source of growth in the West Asian region.

Sixt Car Rental Lebanon

Special discounts this winter, Reserve now, +961 (0)1 707 505
lb.sixt.com

Ads by Google

[Printable Version](#)

[Send to a friend](#)

[Listen to the Article](#)

[BOOKMARK](#)

Your feedback is important to us!

We invite all our readers to share with us their views and comments about this article.

[Click here NOW to Comment on this Article](#)

- » [More Business Articles](#)
- » Bassil promises to cut gasoline prices
- » Market quiet despite rising political tension
- » Credit Libanais to provide loans to displaced nationals
- » Tourist numbers increase 17.12 percent: ministry
- » Beirut stocks see slight drop as investors assess political crisis
- » General Labor Confederation holds polls despite calls for delay, re-elects Ghosn
- » Salameh warns government crisis could hit growth
- » Has the M.B.A. lost value in today's job market?
- » Stability key for Lebanon Islamic finance growth
- » Market coping with government resignation



SAVE UP TO 75%
on your ePaper price

Register for 12 months
NOW ONLY \$0.25 PER COPY



SAVE UP TO 70%
on your ePaper price

Register for 6 months
NOW ONLY \$0.30 PER COPY



SAVE UP TO 55%
on your ePaper price

Register for 3 months
NOW ONLY \$0.45 PER COPY

43 PM

3&art...

43 PM

3&art...

43 PM

3&art...

THE JORDAN TIMES

Monday, January 24th, 2011, 8:52 am Amman Time | Make this your homepage | Subscribe

Search

GO

Low interest rates to continue in Jordan this year -
ESCWA

Like

Home Page

Local

Region

World

Business

Features

Opinion

Odds & Ends

What's on

Weather

PDF Version

Archives

Links

About us

Contact us

AMMAN (Petra) - The United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) expected Jordan to maintain its low interest rate throughout 2011. In the commission's report on the economic outlook for the world, ESCWA noted that the monetary policies will vary from one country to another, noting that the countries of Jordan, Kuwait and Qatar will continue to have low interest rates in 2011. The study also said that regional countries will witness higher inflation rates driven mainly by the rise in food commodity prices in international markets.

19 January 2011

Send to a friend



Print

Login

Developed by Batelco Jordan

Find us on Facebook



Like

Jordan Times Political battle for premier looms in Lebanon
<http://su.pr/1sNUyg>

6 minutes ago · via Selective Tweets

Jordan Times Tunisia arrests TV channel owner for 'treason'
<http://su.pr/7dFHUV>

35 minutes ago · via Selective Tweets

Jordan Times Inflation in 2010
<http://su.pr/9knXDK>

38 minutes ago · via Selective Tweets

Jordan Times 'Use of personal navigation devices on the rise in Jordan' <http://su.pr/4nsrIv>

15,572 people like Jordan Times



Taylor

Kwang

Lloyd



Vaney

Facebook social plugin

الدستور



«الاسكوا» تتوقع ان يحافظ الاردن على تدني معدلات الفائدة العام الحالي

بيروت - بتراء

توقع التقرير السنوي الذي تصدره اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا" عن التوقعات الاقتصادية في العالم أن يحافظ الاردن على تدني معدلات الفائدة لديه طوال العام الحالي.

وجاء في التقرير الذي اعلنته الاسكوا امس في مؤتمر صحافي عقد في بيروت "إن السياسات النقدية ، بالتوافق مع احتمالات التضخم ، تتبادر من بلد لآخر ، ففي حين يتوقع أن تزيد تركيا معدلات الفائدة لديها في ردة فعل على ارتفاع ضغوط الأسعار من المتوقع أن تحافظ بلدان مثل الأردن والكويت وقطر على تدني معدلات الفائدة لديها طوال العام 2011،

وأشار التقرير الى ان التضخم تباطأ تباطؤاً كبيراً بعد أن بلغ الذروة في أواسط العام 2008 ، مبينا ان العراق والأردن وقطر شهدت انكماساً العام 2009،

و اضاف انه ينبغي للمنطقة أن تتوقع معدلات تضخم ايجابية ولكنها محدودة العام 2011 بسبب ارتفاع أسعار الغذاء وارتفاع الأجور في القطاع العام ، لا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي.

وأشار التقرير الى "أن البلدان غير المصدرة للنفط ستواجه قيوداً متزايدة على الميزانية وسيستمر الأردن ولبنان ، على سبيل المثال ، في مواجهة عجز في الميزانية يناهز نسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي عامي 2010 و 2011،

وتوقع التقرير "أن تتحقق اقتصادات غرب آسيا نسبة نمو يبلغ متوسطها 5.4% لعامي 2011 و 2012، ما يمثل استمرار الأداء القوي منذ العام 2010 ، ويتوقع "أن يتسع نطاق الاقتصاد العالمي بنسبة 1.3% للعام الحالي بنسبة 1.5% للعام 2012 ، ما يعد أقل بكثير من المعدلات اللازمة لاستعادة فرص العمل التي فقدت أثناء الأزمة".

Date : 19-01-2011

القدس العربي

AL-QUDS AL-ARABI

يومية - سياسية.

الصفحة الأولى | شؤون عربية وعالمية | موقع | أرشيف | مدخل

الاتصال بنا | الموقع | في | 2011 | رياضة وشباب | منوعات | أدب وفن | صحف عربية | صحف مصرية | اقتصاد

الاسكوا تتوقع نسبة نمو بحدود 4.5% لدول غرب آسيا

2011-01-18

بيروت - يو بي اي: أظهر تقرير أطلقته امس الثلاثاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا (اسكوا) التابعة للأمم المتحدة ان تحقق دول غرب آسيا نسبة نمو خلال العام الحالي بحدود 4.5%.

وقال التقرير الذي وزع امس الثلاثاء يتوقع هذا العام أن تحقق اقتصادات غرب آسيا نسبة نمو يبلغ متوسطها 4.5% في العامين 2011 و 2012. ولكن التقرير لفت الى أن وتيرة النمو كانت مرتفعة، إلا أنها تعتبر ما زالت دون المعدل المتوسط الذي تحقق في السنوات التي سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية. وحذر التقرير من ان لانتعاش العالمي 'يتعرض للخطر بسبب ارتفاع البطالة، والتضخم في المجال المالي، وخطر نشوب حروب بين العملات'.

وقال ان انتعاش الاقتصاد العالمي 'بدأ يفقد زخمه منذ منتصف العام 2010، وتبين كل المؤشرات زيادة ضعف النمو الاقتصادي العالمي'.

وتوقع التقرير أيضاً أن يتسع نطاق الاقتصاد العالمي بنسبة 3.1% في العام 2011 وبنسبة 3.5% في العام 2012 مما يعتبر أقل بكثير من المعدلات الضرورية لاستعادة فرص العمل التي فقدت أثناء الأزمة'.

ولفت التقرير الى أن ارتفاع أسعار النفط في بلدان مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وكذلك الاستهلاك المحلي الخاص القوي في البلدان غير المصدرة للنفط 'كانت قاطرتي النمو الرئيسيتين في المنطقة'. وقال لقد تمكنت تركيا، التي تعافت من تق稍稍 قدره 4.7% في العام 2009، من زيادة ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 7.4% في العام 2010، وذلك بدعم من قوة الاستهلاك المحلي الخاص ونمو الاستثمارات. كما يتوقع أن يتحقق لبنان نسبة نمو قدرها 5% في كل من العامين

المقبلين، مدفوعة أيضاً بنمو الاستهلاك المحلي. وأشار التقرير الى ان القطاعات غير النفطية 'تصبح قاطرات للنمو متزايدة الأهمية حتى في البلدان المصدرة للنفط'. وقال في المملكة العربية السعودية، تمكنت الاستهلاك الحكومي والاستهلاك العام على السواء من المساهمة في تحقيق أداء متوازن بوجه عام. وتشابه الصورة في الإمارات العربية المتحدة، حيث شكل الإنفاق الحكومي دعامة الأداء القوي عام 2011. وكان من النتائج المجزية التي أسفرت عنها إستراتيجية البلاد للتنوع الاقتصادي أن أصبح أيضاً قطاع الخدمات، لا سيما السياحة، وقطاع الصناعات التحويلية قاطرين هامتين للنمو الاقتصادي'. ولكن التقرير قال إن الحالة تختلف في اليمن، 'ففي حين توسيع قدراته على إنتاج الغاز إلا أن الأداء الاقتصادي الإجمالي أربكه شح المياه الذي يعيق الإنتاج الزراعي، وتأثير بالأوضاع السياسية'. على صعيد العمالة اشار التقرير الى حالة العمالة في المنطقة 'ما زالت حافلة بالتحديات بوجه عام، وإن كانت هناك بوادر تحسن'. وقال إن معدلات البطالة قد استقرت بفضل

المواضيع الأكثر قراءة

- مصدر تونسي موثوق يروي لـ"القدس العربي" تفاصيل 'ربع الساعة' الأخير قبل فرار الرئيس المخلوع:
- رأى القدس الفلسطينيون ومجزرة الكنيسة القبطية
- الحي اليهودي وجزء من الارمني وكافة المستوطنات باستثناء ابوغنىم القدس العربي' تنشر وثائق اجتماعات المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية
- راشد الغنوشي بشيد بدور القذافي في دعم 'الثورة الشعبية'



رياضة



للاطه

GMT 09:45 , 24/01/11 «

عالم الاقتصاد والأعمال في الشرق الأو



24/01/11 11:47 AM

الصفحة الرئيسية

البلد: المملكة العربية السعودية | الامارات | مصر | القطاع: خدمات مالية | العقار والانشاء | النفط والغاز | الطاقة | الاتصالات والتكنولوجيا

Jan 2011 18

الأمم المتحدة تطلق تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 1



بيروت، 18 كانون الثاني/يناير 2011 (الدائرة الإعلامية في الإسكوا)

- أطلقت الإسكوا بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت

اليوم تقرير "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2011

(WESP)" ، والذي يصدر سنوياً عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة
والتنمية (الأونكتاد).

تضمن المؤتمر كلمة مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت بهاء
القوصي وعرضأ تفصيلاً حول المنطقة قدمه رئيس قسم التحليل الاقتصادي والعولمة في الإسكوا
سيمون نعيمة.

في تقادمه للتقرير، قال القوصي إنه يمثل جهداً جماعياً سنوياً تبذلته عدة جهات في منظومة الأمم المتحدة، وهو يعد من أهم
إصدارات المنظمة في مجال الاقتصاد. ويقع التقرير في أربعة فصول، فصل للتوقعات العالمية وأخر للتجارة الدولية وثالث
للتدفقات المالية إلى البلدان النامية، وأخيراً فصل للتطورات والتوقعات الإقليمية. وقال إن التقرير يتناول الحالة الاقتصادية
والنمو الاقتصادي في العالم ككل، وفي منطقة غرب آسيا، وذلك في ظل التحديات الكثيرة التي تواجهها المنطقة ومناطق
أخرى، هذا بالإضافة إلى التوقعات الاقتصادية لعام الحالي.

من جهته، قال نعيمة إن التقرير يتوقع هذا العام أن تحقق اقتصادات غرب آسيا نسبة نمو يبلغ متوسطها 4.5 في المائة
عامي 2011 و 2012، مما يمثل استمرار الأداء القوي من عام 2010. ومع أن وتيرة النمو كانت مرتفعة، إلا أن التقرير
يعتبر أنها ما زالت دون المعدل المتوسط الذي تحقق في السنوات التي سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية. كما يتطرق التقرير
أيضاً إلى مواضيع تهم المنطقة بشكل خاص، ومنها على سبيل المثال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وقال نعيمة إنه وفقاً للتقرير، يتعرض الانتعاش العالمي للخطر بسبب ارتفاع البطالة، والتشدد في المجال المالي، وخطر
نشوب حروب بين العملات. فقد بدأ انتعاش الاقتصاد العالمي يفقد زخمه منذ منتصف عام 2010، وتبيّن كل المؤشرات زيادة

ضعف النمو الاقتصادي العالمي. وتنوّع الأمم المتحدة في التقرير أية المائة عام 2011 وبنسبة 3.5 في المائة عام 2012 - مما يعتبر التي فقدت أثناء الأزمة.

موجز عن التقرير: النفط:

جاء في التقرير أن ارتفاع أسعار النفط في بلدان مثل المملكة العربية المحلي الخاص القوي في البلدان غير المصدرة للنفط كانتا قاطرتين ا تعااف من تقلص قدره 4.7 في المائة عام 2009، من زيادة ناتجها وذلك بدعم من قوة الاستهلاك المحلي الخاص ونمو الاستثمارات. كم كل من العامين المقبليين، مدفوعة أيضاً بنمو الاستهلاك المحلي.

وتصبح القطاعات غير النفطية قاطرات للنمو متزايدة الأهمية حتى فـ تمكـن الاستهلاك الحكومي والاستهلاك العام على السواء من المسـاهمـ في الإـمـارـاتـ الـعـرـبـيـةـ الـمـتـحـدـةـ،ـ حيثـ شـكـلـ الإنـفـاقـ الـحـكـوـمـيـ دـعـامـةـ الـأـدـ أـسـفـرـتـ عـنـهاـ إـسـتـرـاتـيـجـيـةـ الـبـلـادـ لـلـتـنـوـيـعـ الـإـقـتـصـادـيـ أـنـ أـصـبـحـ أـيـضـاـ قـطـ التـحـوـيـلـيـةـ قـاطـرـتـيـنـ هـامـتـيـنـ لـلـنـوـمـ الـإـقـتـصـادـيـ.

والحالـةـ تـخـافـ فيـ الـيـمـنـ،ـ فـقـيـ حـيـنـ توـسـعـ قـدـرـتـهـ عـلـىـ إـنـتـاجـ الغـازـ يـعـيقـ إـنـتـاجـ الزـرـاعـيـ،ـ وـتـأـثـرـ بـالـأـوضـاعـ السـيـاسـيـةـ.

ما زـالـ التـضـخمـ مـتـدـنـيـاـ وـالـعـمـالـةـ آـخـذـةـ فـيـ التـحـسـنـ،ـ وـإـنـ ظـلـتـ شـاغـلاـ

ما زـالـ حـالـةـ الـعـمـالـةـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ حـافـلـةـ بـالـتـحـديـاتـ بـوـجـهـ عـامـ،ـ وـإـنـ كـ مـعـدـلـاتـ الـبـطـالـةـ قـدـ اـسـتـقـرـتـ بـفـضـلـ اـنـتـعـاشـ التـجـارـةـ الـدـولـيـةـ.ـ وـمـنـ الـمـتوـ فيـ الـمـائـةـ فـيـ عـامـ 2011،ـ بـعـدـ أـنـ بـلـغـ أـكـثـرـ مـنـ 14ـ فـيـ الـمـائـةـ عـامـ 19

وـقـدـ تـبـاطـأـ التـضـخمـ تـبـاطـئـاـ كـبـيرـاـ بـعـدـ أـنـ بـلـغـ الذـرـوـةـ فـيـ أـوـاسـطـ عـامـ 08ـ بـالـنـسـبـةـ لـقـطـرـ،ـ اـسـتـمـرـ الـانـكـماـشـ عـامـ 2010ـ.ـ وـيـنـبـغـيـ لـلـمـنـطـقـةـ أـنـ تـنـوـ اـرـتـفـاعـ أـسـعـلـارـ الـغـذـاءـ وـاـرـدـيـادـ الـأـجـورـ فـيـ الـقـطـاعـ الـعـامـ،ـ لـاـ سـيـماـ فـيـ دـوـلـ

وـيـذـكـرـ التـقـرـيرـ أـنـ السـيـاسـاتـ الـنـقـديةـ،ـ بـالـتـوـافـقـ مـعـ اـحـتمـالـاتـ التـضـخمـ،ـ تـرـكـيـاـ مـعـدـلـاتـ الـفـائـدـةـ لـدـيـهاـ فـيـ رـدـةـ فـعـلـ عـلـىـ اـرـتـفـاعـ ضـغـطـ الـأـسـعـارـ مـ عـلـىـ تـدـنـيـ مـعـدـلـاتـ الـفـائـدـةـ لـدـيـهاـ طـوـالـ عـامـ 2011ـ.

الحكمة في إدارة الميزانية والفوائض الخارجية:

ظـلـتـ الـحـكـومـاتـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ تـحـلـيـ بـالـحـكـمـةـ بـوـجـهـ عـامـ فـيـ إـدـارـةـ مـيـزةـ

زيادة الإنفاق الحكومي عام 2010، ولكن يتوقع أن تصبح سياساتها صادرات الوقود مصدر فوائض كبيرة في الميزانيات عام 2011. وإن عام 2011. وبالمقارنة مع ذلك، ستواجه البلدان غير المصدرة للنفط على سبيل المثال، في مواجهة عجز في الميزانية بنهاز نسبة 10 في 2011. وسيؤدي ارتفاع الدين العام وازدياد مدفوعات الفائدة إلى الد الأجل.

وسيستمر ظهور الفوائض الكبيرة في الأرصدة الخارجية في البلدان السعودية، على سبيل المثال، يتوقع أن يبلغ فائض الحساب الجاري في 2010. وبالمقارنة مع ذلك، من المتوقع أن تشهد البلدان غير المصدرة للنفط بسبب ارتفاع الطلب على الواردات مع وجود انتعاش اقتصادي.

ويذكر تقرير الأمم المتحدة أن ازدياد حدة تغير أسعار النفط وإمكانية المصدرة للنفط. وسيتأثر الأداء الاقتصادي للبلدان غير المصدرة للنفط المتقدمة. ونتيجة لذلك، فإن أي تجدد للتباطؤ الاقتصادي في أسواق اسعار النمو في المنطقة.

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع : www.escwa.un.org

- انتهى -

Press Release 2011 ©

from United Nations

t zawya (الشركة)

is optimised for viewing at 1024 x 768 with Internet Explorer v7 and Firefox v3 and above
right © 2011 Zawya Ltd. All rights reserved. Please read our [Membership Agreement](#)



[Printable view](#)

[Click to Print](#)

Mon, Jan 24, 2011, 12:24 GMT

2:25 PM

Low interest rates to continue in Jordan this year - ESCWA

19 January 2011

AMMAN (Petra) - The United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) expected Jordan to maintain its low interest rate throughout 2011.

In the commission's report on the economic outlook for the world, ESCWA noted that the monetary policies will vary from one country to another, noting that the countries of Jordan, Kuwait and Qatar will continue to have low interest rates in 2011. The study also said that regional countries will witness higher inflation rates driven mainly by the rise in food commodity prices in international markets.

© Jordan Times 2011

Article originally published by Jordan Times 19-Jan-11

2:25 PM

Copyright © 2011 Zawya Ltd. All rights reserved. Please read our [User Agreement](#)

2:25 PM



My National

- [Register](#)
- [Sign in](#)

Text size:

- [A](#)
- [A](#)
- [A](#)

Search:



- [News](#)
 - [Business](#)
 - [Sport](#)
 - [Lifestyle](#)
 - [Arts & Culture](#)
 - [National Conversation](#)
1. [Business](#)
 2. [Economy](#)

UN upbeat on Gulf's economic prospects

[James Reinl](#)

Last Updated: Jan 19, 2011

New York // The UN has issued an optimistic growth forecast for the Gulf, where high oil prices, government spending and economic diversification are cushioning the region from market trouble overseas.

The GCC is expected to see 4.9 per cent economic growth this year and a further 4.1 per cent next year, according to the UN's World Economic Situation and Prospects 2011 report.

While not as strong as the growth from 2007 (5.4 per cent) or 2008 (6.9 per cent), before the global financial crisis hit regional markets, the report offers a positive forecast of "solid performance" by Gulf economies.

"This better performance is being driven by increasing oil prices, fiscal stimulus packages introduced in GCC countries and the increased local demand brought about by increased government spending," said Simon Neaime, a senior economist from a UN office in Beirut. "Despite the financial crisis in Dubai and its

repercussions in the region, we are doing better overall relative to Latin America, east Asia and other regions, with the exception of China and India, which have been really driving world growth."

Although the UAE is lagging behind its neighbours with the GCC's lowest growth forecast of 3.2 per cent this year and 3.3 per cent next year, UN forecasters say the country is pulling away from economic troubles.

Mr Neaime said that the UAE growth forecast was affected by Dubai's financial and property downturn but that support from Abu Dhabi, government spending and a long-term strategy of economic diversification were aiding the recovery.

"The UAE has been diversifying its production and export structure and it looks like it has paid off at the end of the day," he said. "The UAE services sector is booming. Tourism and manufacturing have contributed to the growth we are currently observing."

Qatar remains the regional trailblazer, with burgeoning energy and construction sectors adding to the profits from liquefied natural gas exports to yield a growth forecast of 14 per cent this year and 6.1 per cent in 2012.

jreinl@thenational.ae

Share this article:



[Back to the top](#)

More articles

- [Back to Business](#)
-
- [Previous article](#)

[Emaar weighs debt issuance as bond market gathers momentum](#)

Your comments (0 comments)

وكالة أخبار اليوم : الثلاثاء 18 كانون الثاني 2011

الأمم المتحدة تطلق تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لـ 2011

الأمم المتحدة تطلق تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لـ 2011

أطلقت الإسکوا بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت اليوم تقرير "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2011 (WESP)"، والذي يصدر سنويًا عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). تضمن المؤتمر كلمة لمدير مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت بهاء القوصي وعرضًا تفصيلياً حول المنطقة قدمه رئيس قسم التحليل الاقتصادي في إدارة التنمية الاقتصادية والعلوم في الإسکوا سيمون نعيمة. في تقديمته للتقرير، قال القوصي إنه يمثل جهداً جماعياً سنوياً تبذله عدة جهات في منظومة الأمم المتحدة، وهو يعد من أهم إصدارات المنظمة في مجال الاقتصاد. ويقع التقرير في أربعة فصول، فصل للتوقعات العالمية وأخر للتجارة الدولية وثالث للنفقات المالية إلى البلدان النامية، وأخيراً فصل للتطورات والتوقعات الإقليمية. وقال إن التقرير يتناول الحالة الاقتصادية والنمو الاقتصادي في العالم ككل، وفي منطقة غرب آسيا، وذلك في ظل التحديات الكثيرة التي تواجهها المنطقة ومناطق أخرى، هذا بالإضافة إلى التوقعات الاقتصادية للعام الحالي.

من جهته، قال نعيمة إن التقرير يتوقع هذا العام أن تحقق اقتصادات غرب آسيا نسبة نمو يبلغ متوسطها 4.5% في المائة عامي 2011 و 2012، مما يمثل استمرار الأداء القوي من عام 2010. ومع أن وتيرة النمو كانت مرتفعة، إلا أن التقرير يعتبر أنها ما زالت دون المعدل المتوسط الذي تحقق في السنوات التي سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية. كما يتطرق التقرير أيضاً إلى مواضيع تهم المنطقة بشكل خاص، ومنها على سبيل المثال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وقال نعيمة إنه وفقاً للتقرير، يتعرض الانتعاش العالمي للخطر بسبب ارتفاع البطالة، والتشدد في المجال المالي، وخطر نشوب حروب بين العملات. فقد بدأ انتعاش الاقتصاد العالمي يفقد زخمه منذ منتصف عام 2010، وتبيّن كل المؤشرات زيادة ضعف النمو الاقتصادي العالمي. وتتوقع الأمم المتحدة في التقرير أيضاً أن يتسع نطاق الاقتصاد العالمي بنسبة 3.1% في المائة عام 2011 وبنسبة 3.5% في المائة عام 2012 - مما يعتبر أقل بكثير من المعدلات اللازمة لاستعادة فرص العمل التي فقدت أثناء الأزمة.

موجز عن التقرير: النفط
جاء في التقرير أن ارتفاع أسعار النفط في بلدان مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وكذلك الاستهلاك المحلي الخاص القوي في البلدان غير المصدرة للنفط كانتا قاطرتين النمو الرئيسيتين في المنطقة. وقد تمكنت تركيا، التي تعافت من تقلص قدره 4.7% في المائة عام 2009، من زيادة ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 7.4% في المائة عام 2010، وذلك بدعم من قوة الاستهلاك المحلي الخاص ونمو الاستثمارات. كما يتوقع أن يتحقق لبنان نسبة نمو قدرها 5% في المائة في كل من العامين المقبلين، مدفوعة أيضاً بنمو الاستهلاك المحلي.

وتصبح القطاعات غير النفطية قاطرات النمو متزايدة الأهمية حتى في البلدان المصدرة للنفط. ففي المملكة العربية السعودية، تمكن الاستهلاك الحكومي والاستهلاك العام على السواء من المساهمة في تحقيق أداء متوازن بوجه عام. وتشابه الصورة في الإمارات العربية المتحدة، حيث شكل الإنفاق الحكومي دعامة الأداء القوي عام 2011. وكان من النتائج المجزية التي أسفرت عنها إستراتيجية البلاد للتغوط الاقتصادي أن أصبح أيضاً قطاع الخدمات، لا سيما السياحة، وقطاع الصناعات التحويلية قاطرتين هامتين للنمو الاقتصادي.

والحالة تختلف في اليمن، ففي حين توسيع قدرته على إنتاج الغاز إلا أن الأداء الاقتصادي الإجمالي أربكه شح المياه الذي يعيق الإنتاج الزراعي، وتتأثر بالأوضاع السياسية.

ما زال التضخم متذرياً والعمالة أخذة في التحسن، وإن ظلت شاغلاً ما زالت حالة العمالة في المنطقة حافلة بالتحديات بوجه عام، وإن كانت هناك بوادر تحسن: ويدرك تقرير الأمم المتحدة أن معدلات البطالة قد استقرت بفضل انتعاش التجارة الدولية. ومن المتوقع أن ينخفض معدل البطالة في تركيا إلى ما دون 13% في المائة في عام 2011، بعد أن بلغ أكثر من 14% في المائة عام 2009.

وقد تباطأ التضخم تباطؤً كبيراً بعد أن بلغ الذروة في أواسط عام 2008. وشهد العراق والأردن وقطر انكماشاً عام 2009. بالنسبة لقطر، استمر الانكماش عام 2010. وينبغي للمنطقة أن تتوقع معدلات تضخم إيجابية إنما محدودة عام 2011 بسبب ارتفاع أسعار الغذاء وازدياد الأجور في القطاع العام، لا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويذكر التقرير أن السياسات النقدية، بالتوافق مع احتمالات التضخم، ستتبادر أيضاً من بلد آخر. ففي حين يتوقع أن تزيد تركيا معدلات الفائدة لديها في ردة فعل على ارتفاع ضغوط الأسعار من المتوقع أن تحافظ بلدان مثل الأردن والكويت وقطر على تدني معدلات الفائدة لديها طوال عام 2011.

الحكمة في إدارة الميزانية والفوائض الخارجية ظلت الحكومات في المنطقة تتحلى بالحكمة بوجه عام في إدارة ميزانياتها. وقد عملت بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة الإنفاق الحكومي عام 2010، ولكن يتوقع أن تصبح سياساتها المالية مؤاتية للتوسيع إلى حد ما عام 2011. وستظل صادرات الوقود مصدر فوائض كبيرة في الميزانية عام 2011. وإن كانت هذه الفوائض ستكون إلى حد ما أصغر مما بلغته عام 2011. وبالمقارنة مع ذلك، ستواجه البلدان غير المصدرة للنفط قيوداً متزايدة على الميزانية وسيستمرالأردن ولبنان، على سبيل المثال، في مواجهة عجز في الميزانية يناهز نسبة 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عامي 2010 و 2011. وسيؤدي ارتفاع الدين العام وازدياد مدفوعات الفائدة إلى الحد من الحيز المالي في هذين البلدين في المنظور القصير الأجل.

وسيستمر ظهور الفوائض الكبيرة في الأرصدة الخارجية في البلدان المصدرة للنفط عام 2011. وفي المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، يتوقع أن يبلغ فائض الحساب الجاري نسبة 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010. وبالمقارنة مع ذلك، من المتوقع أن تشهد البلدان غير المصدرة للنفط مزيداً من النمو في عجزها التجاري، وذلك بسبب ارتفاع الطلب على الواردات مع وجود انتعاش اقتصادي. ويذكر تقرير الأمم المتحدة أن ازدياد حدة تغير أسعار النفط وإمكانية انخفاضها ما زالاً من المخاطر السلبية الكبيرة للبلدان المصدرة للنفط. وسيتأثر الأداء الاقتصادي للبلدان غير المصدرة للنفط تأثراً مباشراً بضعف النمو في اقتصادات البلدان المتقدمة. ونتيجة لذلك، فإن أي تجدد للتباين الاقتصادي في أسواق الصادرات هذه ينطوي على إمكانية إحداث تغيير كبير في مسار النمو في المنطقة.

مؤتمر صحافي لإطلاق تقرير "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2011 (WESP)**18 كانون الثاني 2011 10:19**

تعقد "الإسكوا" مؤتمراً صحافياً عند الحادية عشرة من قبل ظهر اليوم بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت، في بيت الأمم المتحدة، لإطلاق تقرير "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2011 (WESP)". يتضمن المؤتمر كلمة لمدير المركز بهاء القوصي ورئيس قسم التحليل الاقتصادي في إدارة التنمية الاقتصادية والدولية في "الإسكوا" سيمون نعيمة.

"الاسكوا": النمو في لبنان 5% في السنتين المقبلتين**19 كانون الثاني 2011 09:23**

لبنان سيحقق نمواً بنسبة 5 في المئة في السنتين المقبلتين مدفوعاً بنمو الاستهلاك المحلي، فيما يتعرض الانتعاش العالمي للخطر بسبب ارتفاع البطالة، والتشدد في المجال المالي، وخطر نشوب حروب بين العملات. وقد بدأ انتعاش الاقتصاد العالمي يفقد زخمه منذ منتصف عام 2010، وتبين كل المؤشرات زيادة ضعف النمو الاقتصادي العالمي". هذا ما خلص اليه التقرير الذي اصدرته لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الاسكوا"، بالتعاون مع مركز الامم المتحدة للاعلام في بيروت، بعنوان "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم السنة 2011"، والذي يصدر سنوياً عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية "الاونكتاد".

وتوقع التقرير ان يتوسع نطاق الاقتصاد العالمي بنسبة 3,1 في المئة في 2011 و3,5 في المئة سنة 2012، "مما يعتبر اقل بكثير من المعدلات اللازمة لاستعادة فرص العمل التي فقدت اثناء الازمة العالمية".



أخبار اقتصادية ومالية

خبر في الاسكوا لـ "اللواء": إذا تأثر الاقتصاد بالأزمة فسيكون القطاع المصرفي أول من يدفع الثمن

24 كانون الثاني 2011 09:08

رأى رئيس قسم التحليل الاقتصادي في الاسكوا سيمون نعيمة انه من دون استقرار سياسي لن نشهد أي انتعاش اقتصادي ولا إصلاحات، ولن يسير البلد كما يجب، محذراً في حديثه لـ "اللواء" من أن الدولة إذا تأثرت اقتصادياً سيكون القطاع المصرفي هو أول من سيدفع الثمن، خصوصاً انه يحمل جزءاً كبيراً من الدين العام. وتحذر نعيمة عن نسبة النمو المرشحة للتراجع إذا لم تحل الأزمة السياسية في المدى المنظور، وكذلك عن نسبة البطالة التي قد تصل إلى 20% وبدأ حوارنا معه من الوضع النقدي محذراً من الوصول إلى أزمة نقدية شبيهة بأزمة التسعينات. وقال: إن تأثير الأزمة السياسية بದأنا نلمسه في الأيام القليلة الماضية، خصوصاً على السوق النقدية، فالبنك المركزي بدأ ببيع الدولارات استجابة للطلب في السوق المحلية، وهذا مؤشر سلبي برأيه، وإذا استمر سيخسر <المركزي> جزءاً من الاحتياطيه من العملات الأجنبية، مما قد يؤدي إلى أزمة نقدية، وكما نعرف فإن سعر الصرف مثبت في لبنان، وما يساعد على هذا التثبيت وجود كميات من العملات الأجنبية لدى مصرف لبنان، وإذا تأثرت قد تحصل أزمة نقدية شبيهة بأزمة التسعينات، لكن طبعاً هذا لن يحصل في أسابيع، لأن الاحتياطي لدينا جيد.

وأشار نعيمة إلى عوامل أخرى لها دلالات مثل السياحة، وقال: بدأنا نسمع أن السياح الذين كانوا ينونون إلى لبنان احجموا عن ذلك، وأن السياح الموجودين في لبنان يفكرون اليوم بالسفر، وبما أن المدخول السياحي يشكل جزءاً مهماً من الناتج المحلي الإجمالي، فإن النمو سيتأثر سلباً وكذلك البطالة.

بالنسبة للنمو، أوضح انه بحسب تقرير الاسكوا الذي صدر الأسبوع الماضي كانت التوقعات تشير إلى أن نسبته ستكون 5.6% في 2011 لكن إذا استمرت الأوضاع السياسية الراهنة ستكون أقل بكثير وسيكون هناك تبعات وخيمة على الاقتصاد اللبناني.

وذكر نعيمة أن وضع لبنان كان جيداً العام الماضي مثل أوضاع منطقة غرب آسيا، فبلدان مجلس التعاون الخليجي والدول العربية كان النمو فيها أفضل بكثير من باقي الدول والنمو المتوقع فيها بين 4 و5% في 2011، وشرح أن النمو في مجلس التعاون الخليجي سببه يعود إلى ارتفاع أسعار النفط من جديد وتراجعاً خلال الأزمة العالمية.

أما في لبنان، فكان النمو مشجعاً حتى خلال الأزمة، لكنه سينخفض من 6.5% في 2010 إلى 5.6% في 2011 دائمًا بحسب توقعات الأمم المتحدة، وهذا طبعاً قبل حصول التطورات السياسية الأخيرة، أي سقوط الحكومة، لكن إذا استمرت الأزمة لمدة أطول فستؤثر على نسبة 5.6% لأن هذا الرقم وضع مع الأخذ بالاعتبار قدوم السياح في 2011، والزيادة في تحويلات العاملين اللبنانيين في الخارج المقدر بـ 8 مليارات دولار في 2011 (قبل الأزمة الأخيرة).

وفي ما خص أسعار النفط أوضح نعيمة أن الأمم المتحدة وضعت ثلاثة سيناريوهات، سعر متدهن وسعر أعلى وسعر متوسط، وأن الهاشم يدور بين 60 و100 دولار، والوسطي 80 دولاراً.

وقال: في 2011 ستترتفع الأسعار في لبنان تبعاً للأسوق العالمية، وإذا استفادت دول مجلس التعاون من هذه الطفرة سيرتد الأمر على لبنان أيضاً.

وشرح لـ "اللواء" تأثر البطالة بالتأزم السياسي، فقال أن البطالة ازمة مزمنة منذ الثمانينات، وانه بالرغم من أن الأرقام الدقيقة غير موجودة الا أن التوقعات ستكون بين 16 و17% في 2011 لكن اذا تأثر النمو سلباً فقد يصل هذا الرقم إلى 20%.

ولفت إلى انه لولا الهجرة الهائلة في لبنان وخروج القوى العاملة بأعداد كبيرة وكانت أزمة البطالة أكثر تفاقماً.

وبالنسبة للتضخم بعد النسبة المرتفعة التي سُجلت في عامي 2007 و2008 وصلت إلى 15% والتوقعات في 2011 أن ينخفض المعدل %3.5.

وبالانتقال إلى الوضع المصرفي جدد نعيمة التأكيد على ان القطاع متدين ومليء، لكن مشكلته انه مثقل بديون الدولة، وفي حال حدوث أزمة سياسية أو اقتصادية وتعترت الدولة في دفع فوائد الدين العام سيتأثر القطاع المصرفي بشكل مباشر، خصوصاً انه يحمل قسماً مهماً من الدين (لدينا 55 إلى 60 مليار دولار دين نصفه تحمله المصارف اللبنانية)، وأي انتكasa سياسية ستؤدي إلى انتكasa اقتصادية في ما بعد.

ورداً على السؤال المتعلق بالاصلاحات وتعثرها خصوصاً في الملفات الأساسية مثل الكهرباء والاتصالات وغيرهما، قال نعيمة: ليس فقط عمر الحكومات هو الذي يحول دون اجراء الإصلاحات، بل السبب الأهم هو المناخ السياسي غير المريج

في البلد. وحذّر من أن عدم السير بالاصلاحات قد يؤدي إلى أزمة كبيرة للدين وتبعاته تعود على القطاع المصرفي. وشرح بأن الوضع الاقتصادي في لبنان يتأثر كثيراً بالسياسة، وبعد أن تمكنا من الاستفادة بعد الأزمة العالمية من التحويلات والسياحة وكان هناك نوع من استقرار في البلد. لكن اليوم بعد عودة التوتر من المتوقع أن يؤثر الأمر سلباً على الاقتصاد ككل. والكل يعرف انه من دون استقرار سياسي لن نشهد أي انتعاش اقتصادي ولا إصلاحات ولا اي شيء يسير كما يجب.

واستطرد قائلاً: إن قطاع الاتصالات كان يجب أن نعول عليه من حيث الواردات، وهذا هو اليوم يتأثر سلباً. كذلك السياحة، والتي تعتبر جزءاً مهماً من موارد الدولة من خلال العمالة الأجنبية والمساهمة في النمو الاقتصادي، ستتأثر. والكهرباء تستنزف الخزينة منذ 20 سنة، وتتطلب بين المليار والمليار والنصف سنوياً.

وعن رأيه بمطالبة الاتحاد العمالي العام برفع الأجور في لبنان قال انه خلال الأزمة المالية العالمية حصل ركود، وفي الوقت عينه ارتفعت أسعار السلع الغذائية. انطلاقاً من هنا فان دول مجلس التعاون الخليجي تبحث جدياً في هذا الوقت برفع الأجور، والسبب انه في السنوات الثلاث الأخيرة حصلت زيادة هائلة بالأسعار مما اثر سلباً على المدخول. وفي لبنان أعطيت زيادة للأجور لم تكن كافية نظراً لمعدل التضخم في 2008 حوالي 15%， لذلك رأى ان تصحيح الأجور مرة جديدة امر ضروري لأن ذوي الدخل المحدود خسروا كثيراً من القيمة الشرائية لمداخيلهم، وبالتالي فإن مطالب الاتحاد العمالي العام محققة برأيي.

ولفت نعيمة إلى أن المطلوب للمرحلة المقبلة هو حل سياسي، كي ينهض البلد والاقتصاد ويتحقق النمو المطلوب والمرقب لأن مردود التوتر سلبي على الوضع الاقتصادي وعلى المواطن.



الاسكوا تتوقع ان يحافظ الاردن على تدني معدلات الفائدة العام الحالى

بيروت 18 كانون الثاني (بترا) - من فارس الجميل - توقع التقرير السنوي الذي تصدره اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) عن التوقعات بمحافظة الاردن على تدني معدلات الفائدة لديه طوال العام الحالي.

و جاء في التقرير الذي اعلنته الاسكوا اليوم الثلاثاء في مؤتمر صحافي عقد في مقرها في بيروت "إن السياسات النقدية، بالتوافق مع احتمالات التهديد، تبقى متاحةً لتزيد تركيزاً على ارتفاع ضغوط الأسعار من المتوقع أن تحافظ بلدان مثل الأردن والكويت ولديها طوال عام 2011".

وأشار التقرير إلى أن التضخم تباطأً كبيراً بعد أن بلغ الذروة في أواسط عام 2008، مبيناً أن العراق والأردن وقطر شهدت انكماشاً عام 2009. وأد

تتوقع معدلات تضخم إيجابية ولكنها محدودة عام 2011 بسبب ارتفاع أسعار الغذاء وارتفاع الأجور في القطاع العام، لا سيما في دول مجلس التعاون

وأشار التقرير إلى "أن البلدان غير المصدرة للنفط ستواجه قيوداً متزايدة على الميزانية وسيستمر الأردن ولبنان، على سبيل المثال، في مواجهة نسبة 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عامي 2010 و2011".

وتوقع التقرير "أن تحقق اقتصادات غرب آسيا نسبة نمو يبلغ متوسطها 5.4% في المائة عامي 2011 و2012، ما يمثل استمرار الأداء القوي منذ عام 2010".

وأوضح التقرير أن وتيرة النمو التي كانت مرتفعةً ما زالت دون المعدل المتوسط الذي تحقق في السنوات التي سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية". ور

الاقتصاد العالمي بنسبة 3.5% في المائة عام 2011 وبنسبة 3% في المائة عام 2012، ما يعد أقل بكثير من المعدلات الازمة لاستعادة فرص العمل الذ

--(بترا) ف ج/م ب/ه ط
م 04:29 - 18/1/2011



"الاسكوا": النمو في لبنان 5 في المئة في السنطين المقبلتين

المصدر: النهار اللبناني



"لبنان سيفحقق نمواً بنسبة 5 في المئة في السنطين المقبلتين مدفوعاً بنمو الاستهلاك المحلي، فيما يتعرض الانتعاش العالمي للخطر بسبب ارتفاع البطالة، والتشدد في المجال المالي، وخطر تنشوب حروب بين العملات."

وقد بدأ انتعاش الاقتصاد العالمي يفقد زخمه منذ منتصف عام 2010، وتبين كل المؤشرات زيادة ضعف النمو الاقتصادي العالمي". هذا ما خلص إليه التقرير الذي أصدرته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الاسكوا"، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للإعلام في بيروت، بعنوان "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم السنة 2011"، والذي يصدر سنوياً عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الإونكتاد".

وتتوقع التقرير أن يتتوسع نطاق الاقتصاد العالمي بنسبة 3,1 في المئة في 2011 و3,5 في المئة سنة 2012، "مما يعتبر أقل بكثير من المعدلات الازمة لاستعادة فرص العمل التي فقدت أثناء الأزمة العالمية".

التعليقات المنشورة لا تعبر عن رأي "معلومات مباشر" ولا تتحمل أي مسؤولية قانونية حيال ذلك، ويتحمل كاتبها مسؤولية النشر.